البعد الجيوسياسي لمضيق باب المندب: تقاطع المصالح لدولية وانعكاساته على اليمن

The Geopolitical Dimension of Bab al-Mandab Strait: The Intersection of International Interests and its Repercussion Effects on Yemen

سامي محمد قاسم [1]

Sami Mohammed Qassem

بثينة عبد الله إسماعيل السقاف [2]

Buthina Abdullah Ismail Al-Saqqaf

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.111

(1) أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسيةالمشارك، جامعة عدن
عنوان المراسلة : (Sam_1985_3@hotmail.com)

(2) أستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية المساعد، جامعة عدن
عنوان المراسلة : (Buthina.alsqqaf@gmail.com)

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أهمية مضيق باب المندب لليمن وللإقليم وللعالم، وتحليل ظاهرة الصراع الدولي عليه، مع توضيح الدول التي تتصارع عليه وآليات الصراع، كما يركز البحث على تقديم رؤية لآلية التعامل مع هذا الوضع، وكيف لصانع القرار تحقيق مصالحه الوطنية، وتجنب أي آثار سلبية للصراع. لقد توصل البحث إلى عدة استنتاجات، كان أهمها: مضيق باب المندب يكتسب أهمية عسكرية واقتصادية وسياسية كبيرة؛ لذلك تسعى القوى الدولية للسيطرة عليه. الانتشار العسكري البحري والقواعد العسكرية في أرتيريا وجيبوتي والصومال، هي جزء من الصراع الدولي للسيطرة على مضيق باب المندب. ويوصي الباحثان قيام الحكومة المعترف بها دولياً بإعادة بناء خططها الاستراتيجية وسياساتها العامة الداخلية والخارجية؛ لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية من الصراع الدولي على مضيق باب المندب. على الحكومة تعزيز الجهود الدبلوماسية الرسمية لخلق علاقات دولية مع كافة الأطراف الدولية بعيداً عن الانحياز لطرف دون آخر.

الكلمات المفتاحية: مضيق باب المندب، الصراع الدولي.

Abstract

The study is aimed at analyzing the importance of Bab el-Mandeb Strait for Yemen, the region, and the world, and examining the phenomenon of international conflict over it, identifying the countries that are in conflict over it and the mechanisms of conflict. It also focuses on providing a vision for how to deal with this situation, and how decision-makers can achieve their national interests and avoid any negative effects of the conflict. The research arrives at several conclusions, the most important of which is that the Bab el-Mandeb Strait holds significant military, economic, and political importance; therefore, international powers seek to control it. The naval military deployment and military bases in Eritrea, Djibouti, and Somalia are part of the international struggle for control over Bab el-Mandeb Strait. The study recommends that the internationally recognized government rebuilds its strategic plans and its internal and foreign public policies to gain political, economic, and military benefits from the international conflict over Bab el-Mandeb Strait. The government should enhance official diplomatic efforts to create international relations with all international parties, avoiding bias towards one side or another.

Keywords: Bab el-Mandeb Strait, international conflict.

1. مقدمة:

تعد ظاهرة الصراع من الظواهر الديناميكية في السياسة الدولية، و يعيش عالم اليوم صراعاً لتشكيل نظام دولي جديد، ما بين أقطاب متنافرة، تتصارع على السيطرة على الموارد الاقتصادية، والسيطرة على طرق التجارة في إعادة لتاريخ الصراعات القديمة ما بين الدول على طرق التجارة الدولية وعلى الموارد الطبيعية، ولا شك أن الصراع أصبح الآن متعدد الأقطاب بعد فترة طويلة من أحادية القطب وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، فبدأت تظهر دول كثيرة، تطمع أن يكون لها نصيب في التجارة العالمية، فبرزت الصين المنافس الأكبر للولايات المتحدة الأمريكية، وتغلغلت في الكثير من دول العالم من أفريقيا إلى أمريكا اللاتينية. كما استعادت روسيا جزءاً من قدراتها على المنافسة في ظل الصراع الدولي الجديد، وهناك أيضاً دول أخرى، مثل: البرازيل، وتركيا، ودول الاتحاد الأوروبي، كما أن دول الإقليم تطمح هي الأخرى؛ لكي تكون لاعب رئيس على الساحة الدولية، ليس فقط بما تختزنه من ثروات في باطن أراضيها، بل أيضاً بتحالفاتها السياسية والاقتصادية، وسيطرتها على اثنين من أهم ثلاث مضائق العالم.

ويعتبر مضيق باب المندب أحد أهم المضائق البحرية، وأحد أهم خطوط النقل للتجارة البحرية، كما أنه يحظى بموقعٍ متميز في الشرق الأوسط تلك المنطقة التي تحوي الكثير من الموارد الاقتصادية والثروات، وتعتبر سوق ينمو بسرعة جاذبة، معها تدفقات استثمارية ضخمة.

وهو المضيق الذي تطل عليه بشكلٍ مباشر ثلاث دول، هي: اليمن، وجيبوتي، وأرتيريا، لكن تبقى اليمن بموقعها المسيطر الأكبر على المضيق، والمتحكم الأول في العبور فيه.

فكيف سيكون الصراع الدولي على مضيق باب المندب في ظل الظروف الراهنة، وما أثر ذلك على اليمن سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، وهذا ما سنتناوله في هذا البحث.

1.1. مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في البحث في آثار الصراع الدولي على مضيق باب المندب، وآثاره السياسية والاقتصادية والعسكرية على اليمن، ويحاول الباحثان استقراء واقع المشكلة وآثارها، من خلال الإجابة على مجموعة الأسئلة التالية:

1 – ما شكل الصراع الدولي على مضيق باب المندب؟ وما هي أطرافه؟
2 – ما أهمية باب المندب السياسية والاقتصادية والعسكرية، سواء لليمن أو للمنطقة أو للعالم؟
3 – ما الآثار المترتبة المتوقعة على اليمن، نتيجة للصراع الدولي على باب المندب؟
4 – كيف يمكن لليمن الاستفادة من هذا الصراع الدولي على مضيق باب المندب؟

2.1. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أنه يناقش موضوعًا مؤثرًا ومهمًا، على الساحة المحلية والإقليمية والدولية، في ظل صراع متعدد الأقطاب يعيشه العالم الآن، مع تزايد احتماليات نشوب حرب عالمية جديدة، وصراع إقليمي في الشرق الأوسط بين أطراف متعددة، إقليمية ودولية، وفي ظل ما يمثله مضيق باب المندب من أهمية من الناحية الجيوسياسية للكثير من الأطراف الدولية والإقليمية، وفي ظل ما عانته اليمن من هذا الصراع من آثار سياسية واقتصادية وعسكرية، مما هدد أمنها واستقرارها لعقودٍ زمنيةٍ طويلة، ومن هنا تم اختيار هذا البحث لوضع اقتراحات موجهة لصانع القرار في اليمن، في كيفية التعاطي مع هذه القضية، بحيث يحقق للبلد أكبر المكاسب الممكنة، مع الحفاظ على السيادة الوطنية.

3.1. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل أهمية مضيق باب المندب السياسية والاقتصادية والعسكرية، لليمن وللإقليم وللعالم، وتوضيح شكل الصراع الدولي فيه، وما هي أطرافه، وما هي الآثار السياسية والاقتصادية والعسكرية على اليمن نتيجة لهذا الصراع، مع تقديم رؤية لآلية التعامل مع هذا الوضع، وكيف لصانع القرار تحقيق مصالحه الوطنية، وتجنب أي آثار سلبية للصراع.

4.1. منهجية البحث:

استخدم الباحثان في بحثهما المنهج الوصفي، لوصف واقع باب المندب وأهميته المحلية والإقليمية والدولية، في ظل الصراعات الدولية، واستخدم المنهج التحليلي الاستقرائي في تحليل واستقراء آثار الصراعات الدولية.

5.1. مكونات البحث:

يتكون البحث من أربعة مباحث، موزعة على النحو التالي:

- الصراع الدولي على مضيق باب المندب وأطرافه.
- الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب في العلاقات الدولية لليمن ودول الإقليم والعالم.
- اليمن وتداعيات الصراع الدولي السياسية والاقتصادية على مضيق باب المندب.
- إمكانية استفادة اليمن من الصراع الدولي على مضيق باب المندب.
- النتائج والتوصيات.

6.1. الدراسات السابقة:

لقد اطلع الباحثان أثناء بحثهما على العديد من الدراسات المرتبطة بموضوع بحثهما أثناء إعدد هذا البحث، ومنها:

1 – «**الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب في ظل تنافس القوى الإقليمية والدولية**».

المؤلف: صدام مرير حمد الجميلي.

جهة النشر: مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية جامعة كركوك، **تاريخ النشر** (2024).

الملخص: تناولت هذه الدراسة الأهمية الاستراتيجية والجيوستراتيجية والعسكرية والاقتصادية التجارية لمضيق باب المندب، وصراع القوى الإقليمية والدولية على المضيق.

2 – «**القوى الإقليمية والدولية في باب المندب وخليج عدن عوامل التنافس وتداعيات الصراع**».

المؤلف: فؤاد مسعد.

جهة النشر: مركز أبعاد للدراسات والبحوث، **تاريخ النشر** 31 اغسطس 2023.

الملخص: تناولت هذه الدراسة الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب وخليج عدن، والتنافس والصراع على النفوذ في هذه المنطقة مع التركيز على العوامل الرئيسة التي تدفع القوى الإقليمية والدولية للتنافس وتأثير الحرب اليمنية على تعزيز هذا التنافس.

3 – "**الوضع القانوني لمضيق باب المندب، طبقاً للاتفاقية الدولية للبحار ومدى حق اليمن بمنع السفن الأجنبية من المرور فيه**».

المؤلف: حبيب عبد الله محمد الرميمة.

جهة النشر: مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، **تاريخ النشر** 2024.

الملخص: تتناول هذه الدراسة الوضع القانوني المضيق باب المندب؛ وفقاً للاتفاقية الدولية القانون البحار لعام 1982م، وتبحث في مدى حق اليمن في منع السفن الأجنبية من المرور عبره في ظل الأحداث والعمليات العسكرية الجارية.

4– «**الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لليمن والصراعات الدولية على مضيق باب المندب**

والجزر اليمنية»

المؤلف: عبد الغني درهم اليوسفي.

جهة النشر: المركز الديمقراطي العربي، **تاريخ النشر** 23 نوفمبر 2024م.

الملخص: تسلط الدراسة الضوء على الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لليمن، وتتناول الصراعات الدولية التي تدور حول مضيق باب المندب والجزر اليمنية، مع تقديم توصيات لتعزيز الأمن القومي اليمني.

2. الصراع الدولي على مضيق باب المندب وأطرافه

1.2. التأصيل النظري الصراعات الدولية في مضيق باب المندب

يتشكل الآن نظام دولي جديد متعدد الأقطاب، تظهر ملامحه الآن بصراعات وحروب متعددة لها جذور تاريخية وسياسية إيدلوجية مختلفة، ومع اختلاف نظريات إدارة الصراعات الدولية، فأننا هنا سنتحدث عن نظريات النظام الدولي المرتبطة بنظريه الصراع الدولي الجيوسياسي، وعوامل الصراع في النظام الدولي المعاصر، و تعتبر النظرية الجيوبولتيكية هي النظرية التي توضح بشكلٍ كبير موضوعنا، وهو الصراع في باب المندب؛ حيثُ يعرف علم الجيبولتيكس بأنه: علم علاقة الأرض والجغرافيا بالسياسة؛ حيث إن كل نظام سياسي يمتلك عنصرين، وهما العملية السياسية والمنطقة الجغرافية التي يعمل داخل حدودها (دعيبل، 2022، ص63)، كما أن الجغرافيا هي عامل مهم في العلاقات الدولية، ولها تأثير في تحديد قوة الدولة خصوصاً، إذا كانت المنطقة الجغرافية ذات اهمية سياسية واقتصادية وعسكرية، وهو ما يتصل بموضوعنا؛ حيث إن منطقه مضيق باب المندب لها تلك الأهمية من الناحية الجغرافية والسياسية والاقتصادية والعسكرية، وبالتالي أصبح الصراع عليها هو صراع التملك، من أجل السيطرة على الموارد وطرق التجارة، وتحقيق آليات السيطرة وإدارة الصراع الدولي بكفاءة، حيث تتجه الكثير من الدول إلى زيادة توسيع سيطرتها الدولية، والهدف تحقيق أكبر المكاسب الاقتصادية، وكجزء من محاور الهيمنة .

2.2 مفهوم الصراع الدولي:

الصراع هو أحد أبرز المظاهر في السياسة الدولية، وللصراع مفاهيم مختلفة، بحسب البعد الذي يقصده الصراع، فهناك صراع سياسي، وهناك صراع اجتماعي، ولكن بشكلٍ عام يمكن فهم الصراع الدولي أنه: «موقف تنافسي يكون طرفاه أو أطرافه الدولية على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة» (سميع،2022)، نلاحظ هنا أن عدم توفق الرؤى المستقبلية المتوقعة لأطراف الصراع هي أبرز دوافع الصراع.

3.2 خصائص الصراع الدولي:

يوجد هناك أربع خصائص للصراع الدولي، وهي:

- لابد من توفر طرفين دوليين أو أكثر في الصراع.
- اتخاذ الأطراف المختلفة المشتركة في الصراع تصرفات متعارضة مع تصرفات الأطراف الأخرى.
- أن تكون مصالح طرف، تعني خسائر لطرف آخر.
- العلنية في اتخاذ القرارات والتصرفات.

4.2 أشكال الصراع الدولي في مضيق باب المندب:

يتخذ الصراع الدولي في مضيق باب المندب أشكال مختلفة، تختلف بحسب الهدف منها، وبحسب الأطراف المشاركة فيها، وفيما يلي يمكن إبراز أهم أشكال الصراع الدولي في مضيق باب المندب على النحو الآتي:

1.4.2 الصراع العسكري:

يبرز الصراع العسكري بين أطراف محلية مدعومة من أطراف إقليمية ودولية في الدول المطلة على مضيق باب المندب، سواء في اليمن أو دول القرن الإفريقي، متخذاً صراع وحروب عسكرية بالوكالة في اليمن وبعض دول القرن الإفريقي، وذلك كالآتي:

- الصراع في اليمن:

يتخذ الصراع في اليمن بين طرف مدعوم من إيران المدعومة من روسيا والصين، وطرف آخر مدعوم من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، وكل طرف يطمح لتحقيق أكبر مكاسب عسكرية ممكنة، من خلال الأطراف المحلية المتقاتلة.

- الصراع في بعض دول القرن الإفريقي:

نجد نفس الشيء –ما يحدث في اليمن– يحدث في بعض دول القرن الإفريقي، مثل: الصومال، أو دولة أثيوبيا التي ليست مطلة على مضيق باب المندب، ولكنها على تماس مع دولة أرتيريا، وأي صراع أو عدم استقرار فيها، ينعكس على محيطها الإقليمي على هيئة اضطرابات ونزوح.

وبشكلٍ عام يوجد صراع وتوتر في الدول المشاطئة لمضيق باب المندب، وإلى وجود عمليات عسكرية بحرية التي تنفذها العديد من دول القوى في النظام الدولي في نطاق المضيق، وتحت ذريعة حماية الإبحار فيه (شولي،2016، ص2).

2.4.2 صراع نفوذ اقتصادي:

ولعل أبرز ظواهر هذا الصراع يتمثل في الصراع بين مشروع الحزام، والطريق الذي ترعاه الصين،

https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.111

ومشروع الممر الاقتصادي الجديد الذي ترعاه الهند والولايات المتحدة الأمريكية في صراع اقتصادي لمد نفوذهم، والسيطرة على الطرق التجارية الدولية.

3.4.2 صراع سياسي دبلوماسي:

فنجد أن الدول المتصارعة، سارعت إلى تعيين موفدين رسميين إلى المنطقة؛ لإبراز أهمية منطقة الشرق الأوسط لسياساتهم، ويمكن تبين التدخل السياسي والدبلوماسي أيضاً في الصراع على باب المندب، من خلال المناقشات المستمرة لقضايا الصراع فيه في مجلس الأمن.

5.2. أطراف الصراع الدولي في مضيق باب المندب

أصبحت قضية أمن إمدادات الطاقة أحد أهم محددات السياسة الخارجية والدفاعية للدول، ولا سيما القوى الكبرى والدول ذات الاقتصادات الصاعدة، فالصراع المستقبلي بين القوى المهيمنة حالياً على قمة النظام الدولي وتلك الصاعدة، أصبح محوره البنى التحتية لقطاع الطاقة في مناطق الإنتاج والعبور، وخطوط الملاحة البحرية، وتشير الأرقام لتداعيات هجمات أنصار الله (الحوثي) على السفن الإسرائيلية. إن كمية النفط الخام ومنتجاته المتدفقة عبر مضيق باب المندب في البحر الأحمر قد انخفضت بنسبة 54%، خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024؛ إذ بلغ متوسط تدفقات تجارة النفط عبر مضيق باب المندب 4 ملايين برميل يوميًا حتى أغسطس 2024م؛ مقارنة بـ 8.7 مليون برميل يوميًا في عام 2023 بالكامل، بينما ارتفعت تدفقات تجارة النفط الخام ومنتجاته حول رأس الرجاء الصالح إلى 9.2 مليون برميل يومياً، خلال نفس الفترة (تدفقات النفط عبر باب المندب انخفض بنسبة أكثر من 50%، 2024، https://ydn.news/?p=60311) لهذه التداعيات نورد أهم دول العالم الذي يمثل لها مضيق باب المندب أهمية استراتيجية على النحو الآتي:

أ) **الولايات المتحدة الأمريكية:**

شهدت السنوات القليلة الماضية تزايد التواجد العسكري الأمريكي في منطقه البحر الأحمر ومضيق باب المندب، مع وصول العديد من السفن الحربية، من بينهم حاملة طائرات، كما قادت الولايات المتحدة تحالف حارس الازدهار العسكري البحري (توفيق، 2024، ص59) في جنوب البحر الأحمر، كما تمتلك قواعد عسكرية في كل من: جيبوتي، وأرتيريا ، ناهيك عن التعاون العسكري والاقتصادي الكبير بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية.

ب) **جمهورية الصين الشعبية:**

عد إطلاق مبادرة منتدى التعاون الصيني/الإفريقي عام 2000 خطوة مهمة في التوغل الصيني في

أفريقيا، عقب عقود من السياسة الخارجية، فترة الستينات القرن الماضي، المتمثلة في سياستها الدبلوماسية المعارضة للتدخل الأجنبي في دول أفريقيا حديثة الاستقلال من المستعمر، وضرورة حماية سيادة البلاد، مما أكسب تلك الدبلوماسية بُعداً جديداً في كسب ثقةٍ وصداقة الأفارقة، خصوصاً وأن علاقة الصين بأفريقيا تقوم على تغليب المصالح على القضايا السياسية والإيدلوجية (أحمد ومحمد، 2022، ص202).

ولكون مضيق باب المندب أولوية في السياسة الخارجية الصينية لحماية أساطيلها التجارية في طريق الملاحة في البحر الأحمر نجد التواجد العسكري الصيني في إنشاء الصين قاعدة عسكرية في جيبوتي، وهي القاعدة الصينية الوحيدة خارج الصين(نصر،2024)، وهذا ما يقود إلى قراءة بعض المؤشرات للتواجد الصيني في أفريقيا الذي يتمثل في:

- تحقيق الشركات الصينية في أفريقيا في عام 2022 أرباحاً، تصل إلى ما يقرب من 40 مليار دولار أمريكي.
- تواجد قرابة 3000 شركة صينية في أفريقيا.
- حجم قروضٍ مستحقة تصل إلى 134 مليار دولار قروض؛ من أجل التنمية.

وهذه المؤشرات توضح حجم التواجد الاقتصادي الصيني في أفريقيا، أما عن دول محيط مضيق باب المندب نجد مشاريع استثمارية صينية ضخمة، تنفذها في دولتي جيبوتي وأثيوبيا، حيث استثمرت في ميناء دورالیه الكبير متعدد الأغراض، وخط السكك الحديدية بين جيبوتي وإثيوبيا، وخط أنابيب النفط الذي يصل حتى أديس أبابا.

كما قامت الصين بتقديم إعفاءات جمركية للبضائع الأرتيرية، وألغت جزءاً كبيراً من ديونها، كما قدمت لها العديد من القروض والتسهيلات. (أبتون، 2022)، كما أن مبادرة الجزام والطريق الصينية تضم 41 من أصل 55 دولة إفريقية، معظمها تطل على المحيط الهندي، أبرزها دول القرن الإفريقي (مسعد، 2023، ص8).

ج) إسرائيل:

اسرائيل باعتبارها تبحث عن حماية حدودها البحرية، وعدم تكرار ما حدث في حرب أكتوبر 1973م، من حصارها البحري من قبل السفن المصرية في مضيق باب المندب، فقد سعت إلى إيجاد تعاون عسكري مع عديد من الدول في المنطقة، ومن بينها أرتيريا التي ترتبط بعلاقات عسكريه وثيقه مع إسرائيل، وتشير بعض المصادر إلى وجود ثلاث قواعد عسكريه إسرائيلية، في أرتيريا المطلة على الضيق باب المندب (منير،2022، ص26)، إضافة إلى تعاون عسكري واقتصادي بين أثيوبيا وإسرائيل، كما أن الأحداث التي شهدها البحر الأحمر من هجمات أنصار الله (الحوثي) على السفن المتجهة إلى موانئ

إسرائيل في مطلع عام 2024م، زاد من رغبة إسرائيل في الدخول في الصراع الدولي للسيطرة على مضيق باب المندب.

د) **جمهورية روسيا الاتحادية:**

روسيا التي كانت ترتبط بعلاقات تاريخية وثيقة باليمن تعود إلى عام 1928 كواحدة من أول الدول التي ارتبطت بعلاقات دبلوماسية مع المملكة المتوكلية (مركز أبعاد،2020ن ص3) وكانت ترتبط بعلاقات وثيقة التي كانت تربط الاتحاد السوفيتي بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، لذلك فروسيا (وريثة الاتحاد السوفيتي) في إطار سعيها لضمان مكان لها النظام الدولي الجديد، تلعب دوراً كبيراً في خلق تفاهمات بين أطراف الصراع في اليمن، وتسعى إلى تعاون اقتصادي وسياسي وعسكري مع الدول المطلة على مضيق باب المندب، سواء أرتيريا أو جيبوتي، كما أنها ترتبط بعلاقات ممتازة مع إيران التي تعتبر حد الأطراف الإقليمية المتصارعة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب.

هـ) **الجمهورية التركية:**

تركيا، وهي الدولة التي تسارع الخطى من أجل ضمان مكان لها في نظام دولي متعدد الأقطاب، بسبب إدراكها لأهمية مضيق باب المندب في السيطرة على أحد أهم طرق التجارة الدولية، وما يلعبه في التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري، فقد سعت جاهدة لضمان مكان لها ضمن الجهود الدولية للمشاركة في إدارة هذا المضيق، فنجد أنها– ومنذ سنوات– سعت لإيجاد موطئ قدم لها في مضيق باب المندب.

وقد أولت تركيا اهتماماً خاصاً بدول القرن الإفريقي، وقدمت خلالها مبادرات اقتصادية لتلك الدول، بهدف خلق بعد جيوستراتيجي لها، كان من أهم عناصره تقديم الدعم الاقتصادي والعسكري للحكومة المعترف بها دولياً في الصومال، استطاعت من خلاله أن تنشئ أول قاعدة عسكرية لها تركسوم عام 2017 (أبو ضيف ،2021، ص57)، كما أبدت رغبتها في إنشاء قاعد تركية عسكرية في جيبوتي، كما أنها تقدم دعم إنسانياً كبيراً لليمن.

3. الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب في العلاقات الدولية لليمن ودول الإقليم والعالم.

1.3 موقع مضيق باب المندب وأهميته الاستراتيجية

تكمن أهمية مضيق باب المندب استراتيجياً في موقعه، والذي أكسبه أهمية كبيرة في العلاقات الدولية في العصر الحديث، كواحد من أهم الممرات البحرية الإستراتيجية في العالم اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، انطلاقاً منذ افتتاح قناة السويس في عام 1869وحتى الآن، إذ ربط المضيق بين شبه الجزيرة العربية وقارة

إفريقيا، حيث تقع شبه الجزيرة العربية شمال شرق المضيق وإلى الجنوب الغربي من قارة إفريقيا، حيث يربط المضيق البحر الأحمر من الجزء الشمالي الغربي مع خليج عدن والمحيط الهندي من الجزء الجنوبي الشرقي، ويُعد المضيق البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، فهو يربط البحر الأحمر بخليج عدن، ومنه إلى بحر العرب، ومنه إلى المحيط الهندي، ومنه إلى شرق وجنوب شرق آسيا، ومن ثم إلى المحيط الهادئ. وبذلك يمكن اعتبار مضيق باب المندب مجرى مائي يصل بين المحيط الهادئ والمحيط الهندي والبحر المتوسط، وذلك عن طريق المدخل الجنوبي الخاص بالبحر الأحمر، مروراً بقناة السويس والمحيط الأطلسي ((العتابي، 2008، ص211).

ويبلغ عرض المضيق حوالي 30 كيلومتراً مربعاً، وتقسمه جزيرة بريم اليمنية في مدخل المضيق الجنوبي إلى قناتين؛ إحداهما صغيرة في جهة الشرق، وتُسمى قناة باب إسكندر، ويبلغ عرضها حوالي 3 كيلومترات، وأقصى عمق لها حوالي 30 متراً، والأخرى أكبر، وتقع غرباً، وتسمى دكة المعيون أو ميون، يبلغ عرضها حوالي 25 كيلومترًا، وعمقها حوالي 310 متراً (بن حاجب، 2022، ص6).

ولأهمية تنظيم العمل في الممرات المائية تسعى الجهود الدولية دائماً للحيلولة دون وجود أية عوائق أمام السلم والأمن الدوليين، من خلال الحفاظ على المرور بتلك المضايق، لضمان رفاهية الشعوب، وعدم فرض سلطة المرور لدولة على تلك المضايق من منطلق أن المضيق ليس قناة، وأنه لا يقع داخل حدود الدولة، ومن أهم اتفاقيات متعددة الأطراف اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتي تختصر بالرمز "UNCLOS"، المبرمة عام 1982، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام 1994، تعد اتفاقية مقبولة عموماً، باعتبارها تدويناً لقانون البحار الدولي العرفي، والتي اهتمت بتنظيم المناطق المختلفة، بدءًا من حدود الدولة وحتى أعالي البحار، حيث تضمنت الاتفاقية الدولية بالبحار بالمضايق الدولية، وتعريفها، وكيفية المرور فيها؛ بغية تقليل الصراعات والنزاعات بين الدول ولضمان حرية التجارة والملاحة، (الأمم المتحدة، 1982)، وانطلاقاً من الموقع الاستراتيجي لمضيق باب المندب كممر مائي استراتيجي في العلاقات الدولية، نتطرق منه إلى توضيح الأهمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية لأهم ثلاثة فواعل في العلاقات الدولية، وهم اليمن ودول الإقليم والعالم، في ظل النظام الدولي، وتشابك العلاقات فيه خلال فترة الدراسة (2020–2024م)، وذلك على النحو الآتي:

2.3 الأهمية الاستراتيجية لليمن في مضيق باب المندب:

كما هو متعارف عليه أن العلاقات الدولية تتأثر بجملة من العوامل، ويأتي العامل الجغرافي على رأس هذه العوامل، وهو ما يتماشى مع مقولة نابليون بونابرت الشهيرة: (سياسة الدولة تكمن في جغرافيتها)، ومنها ينطلق علم الجيوبوليتك، أي العلم الذي يدرس تأثير الجغرافيا الطبيعية على الحياة السياسية في الدولة، واهتمت الدول عبر التاريخ بالمضائق، والتي كان لها دور كبير في حركة التجارة البحرية الدولية، واعتبرت كأداة للسيطرة الاقتصادية، خاصة في فترات الحروب والنزاعات (الهلي،2019، ص 115).

ولكون هذا البحث يحلل الصراع الإقليمي والدولي على مضيق باب المندب وتداعياته على اليمن، أكد روبرت كابلان المفكر الاستراتيجي في كتابه) :انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير (الذي نشره في مطلع عام 2015م، بأن اليمن تمتلك موقع استراتيجي بالغ الأهمية، منوهاً إلى عدم استقرار هذا البلد، يعود بالدرجة الأولى إلى التنافس الإقليمي والدولي عليه، ولعل في مقدمة هذه الأهمية الإستراتيجية هو مضيق باب المندب، ذلك المضيق الذي شهد ويشهد الكثير من الصراعات الإقليمية والدولية عليه(الجميلي،2024، ص39).

وتأتي الأهمية الاستراتيجية لليمن في الصراع الإقليمي والدولي على مضيق باب المندب، بسبب امتلاكها لجزيرة بريم (ميون)؛ لتميز هذه الجزيرة بموقع استراتيجي على النحو الآتي:

- تقع الجزيرة في المنطقة داخل المضيق نفسه، وبالتالي تحَّكمها في مدخل البحر الأحمر الجنوبي.
- قرب الجزيرة من الأراضي اليمنية، إذ إنها لا تبتعد عن اليمن سوى 4.8 كم فقط، كما أنها قريبة من الساحل الإفريقي، فهي تبعد عنه 33 كيلو متر فقط.
- تتواجد على الجزيرة منارة لإرشاد السفن، بناها البريطانيون في عام 1861م، وذلك بعد سيطرتهم على الجزيرة في عام 1799م.

1.2.3 الأهمية الاقتصادية لمضيق باب المندب:

تعتبر اليمن من أشهر الدول التي اعتمدت على موانئها على مر العصور، حيث إن اليمن تمتاز بشريط ساحلي ممتد لأكثر من 2500 كيلومتر مربع، وموانئ طبيعية كميناء عدن، ومجموعة من الجزر المنتشرة في البحر الأحمر وعلى مضيق باب المندب(110 جزيرة) (الزبيدي،2020، ص 36)، مثل: جزيرة ميون، وأرخبيل جزر حنيش الكبرى والصغرى، وفي البحر العربي، مثل: محافظة جزيرة سقطرى، وقد لعب سكان البحر الأحمر– وخصوصاً الدول المطلة على مضيق باب المندب– عبر التاريخ دور الوسيط التجاري والحضاري بين شعوب العالم القديم، وهو ما أوجد حالة من الانتعاش الاقتصادي والثقافي في تلك البلدان، وعلى رأسها اليمن التي اشتهرت بالتجارة ما بين الشرق والغرب.

كما تتواجد فيه ثروة سمكية، وأنواع عديدة من الطيور والأحياء البحرية الأخرى، وإمكانيات سياحية هائلة، يمكنها أن تكون مصدراً هاماً لجذب السياح، كما أن المضيق يحتضن ثروات كاملة ومتنوعة؛ حيث توجد فيه أكثر من 300 نوع من الأسماك، وتوجد به كميات هائلة من الجمبري، خاصة في سواحله اليمنية، كما توجد به ثروات معدنية وبترولية، تقدَّر بعدة مليارات من الدولارات (العتابي، 2008، ص 213)، إضافة إلى وقع اليمن وموانئها في قلب مشروع الحزام والطريق الصيني، ذلك المشروع العملاق للنقل البحري.

2.2.3 الأهمية السياسية لمضيق باب المندب

إن الموقع الجغرافي له تأثير كبير على السياسة والمصاح الدولية، ويسمى التأثير بالتأثيرات الجيوسياسية (رجب، 2023، ص559)، وبالتالي من الناحية السياسية، فإن مضيق باب المندب، وسيطرة اليمن عليه، يجعلها ذات تأثير سياسي مهم في العلاقات الدولية السياسية –متى ما أرادت– باعتبارها المتحكم الأبرز، ويمكنها التأثير سلباً أو إيجاباً على حركة التجارة البحرية فيه، كما أن المضيق يتحكم في طرق نقل الطاقة بين مركز الصناعات العالمية، مما يجعل المتحكم فيه ذو صوتٍ مسموع في المؤسسات الدولية، إضافة إلى وجود دول جوار إقليمي مؤثرة ومهمة على الساحة الدولية، مما يجعل الجميع يرغب في وجود علاقات سياسية مستقرة ومتشابكة في المنطقة، خوفاً من أي توترات سياسية، ستلقي بظلالها على المصالح الاقتصادية والسياسية الدولية.

2.2.3، الأهمية العسكرية لمضيق باب المندب

من الناحية العسكرية فإن وجود الجزر اليمنية تجعلها تسيطر عسكرياً على المضيق؛ حيث إنه على الرغم من أهمية مضيق باب المندب في السياسة الدولية، إلا أن تركيبته الجغرافية تحول دون تواجد قوى بحرية بسبب الصخور المرجانية التي تعوق الملاحة، كما إن وجود أعلى قمة مطلة عليه (جبل الشيخ سعيد) تجعل من اليمن المسيطر أمنياً وعسكرياً على الحركة في المضيق، أيضاً مضيق باب المندب نموذج واضح لتشابك الأمن الإقليمي مع العالمي؛ نظراً لموقعه الرابط بين القارات (الجميلي،2024، ص44).

3.3. أهمية مضيق باب المندب لدول الإقليم

1.3.3 أهمية مضيق باب المندب للدول المطلة على المضيق

- لجيبوتي وأريتريا

شكّلت منطقة القرن الإفريقي حلقة اتصال استراتيجية بين مناطق أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وآسيا. تبدو موانئ المنطقة في دول، مثل: جيبوتي وإريتريا، بمثابة حلقة ربط مهمة بين المراكز التجارية الناشئة في شرق إفريقيا، مثل: إثيوبيا، وبين دول أوروبا، وآسيا، والشرق الأوسط، كما أنها بوابة مهمة لشرق القارة الإفريقية ووسطها، وتتضاعف أهميتها كونها جزءاً مهماً من بعض المبادرات الدولية، مثل مبادرة ''الحزام والطريق'' الصينية، وممر التنمية الآسيوي الإفريقي الذي أطلقته الهند لمواجهة النفوذ الصيني في البحر الأحمر.

فلدى جيبوتي نحو5 موانئ متخصصة، كميناء دورالية للحاويات، وأخرى لمختلف البضائع والسلع والحديد، وبعضها مخصص للطاقة، بينما لدى أرتيريا ميناءين بحريين رئيسين، هما ميناء عصب وميناء

المجلد(8) العدد(1) يونيو 2025م
https://doi.org/10.54582/TSJ.2.2.111

مصوع، يتميز هذان الميناءان بأهمية إستراتيجية (شولي،2016،ص5)؛ حيث يقعان على طول الساحل الإرتيري المطل على البحر الأحمر، مما يجعل هذه الموانئ والمواقع الإستراتيجية لهذه الدولتين ضمن أولويات السياسات الخارجية لكثير من الدول، ولا سيما القوى الكبرى والدول ذات الاقتصادات الصاعدة، وتلك على قمة هرم النظام الدولي وتلك الصاعدة، فسعت فيها للسيطرة التجارية عبر شركات النقل وشركات إدارة الموانئ، وسيطرة عسكرية عبر بناء قواعد عسكرية؛ إذ تتواجد في جيبوتي العديد من القواعد العسكرية لدول مختلفة تعود إلى كلٍّ من: فرنسا، والولايات المتحدة، واليابان، والصين، وإسبانيا، وإيطاليا (وتضم جيبوتي أكبر قاعدة عسكرية أميركية في أفريقيا)، والقاعدة العسكرية الوحيدة للصين خارج حدودها، وأول قاعدة عسكرية خارجية لليابان منذ الحرب العالمية الثانية، وأهم وحدة عسكرية فرنسية في أفريقيا(مسعد،2023، ص14).

ومن الناحية الاقتصادية يعد إيجار الأراضي كقواعد عسكرية مورد اقتصادي؛ إذ يقدر 128 مليون يورو تتحصل عليه جيبوتي سنوياً؛ وفقاً لبيانات 2020، وهو ما يمثل 3% من حجم الناتج المحلي لجيبوتي (زكريا، 2020،)، كما تقدم هذه الدول مساعدات للحكومة سنوياً، تتراوح بين 10% و20% من حجم موازنة الدولة السنوية، ولا يختلف الوضع كثيراً في أرتيريا التي أجَّرَتْ جزءاً من جزرها لكلٍ من: الولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، والإمارات لبناء قواعد عسكرية فيها.

2.3.3 أهمية مضيق باب المندب لبقية دول الإقليم

ووعياً بأهمية المضايق والممرات البحرية، فقد أكد القانون الدولي ضمان أمنها وحمايتها، وفي هذا الإطار نَصَّت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على حق المرور العابر وحرية الملاحة للسفن في المضايق، وحدد النظام القانوني للمياه التي تُشكل مضايق مستخدمة للملاحة الدولية؛ بما يضمن حرية الملاحة والتحليق والمرور العابر للسفن والطائرات، عبر هذه المضايق والممرات، وفق أحكام تراعي حقوق والتزامات الدول المتشاطئة والدول الأخرى، بما في ذلك حق الدول المتشاطئة في ممارسة سيادتها وولايتها على المضايق ذات الصلة، مع مراعاة قواعد القانون الدولي الأخرى (الرميمة،2024،ص160) ومن هذا الوعي نورد هنا الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب للدول المشاطئة والدول الأخرى في الإقليم على النحو التالي:

– جمهورية مصر العربية:

يمر جزء كبير من التجارة العالمية عبر قناة السويس؛ حيث يتم نقل ما يقرب من 30% من النفط 40% من البضائع الجافة، عبر البحر الأحمر وقناه السويس، ما يجعل باب المندب مهم جداً لقناة السويس(الجميلي،2024،ص46)، فإغلاق مضيق باب المندب، يعني توقف التجارة القادمة من آسيا عبر قناة السويس، ومنذ حرب 6 أكتوبر عام 1973، وتشكل إيرادات قناة السويس، خامس

أهم مصدر للنقد الأجنبي في مصر، ولكنها خسرت ما يقارب 60,1% (Elshazly،2024) من هذه الإيرادات، نتيجة تعطيل أنصار الله (الحوثي) الملاحة في المضيق، نتيجة دخولهم خط المواجهة المسلحة مع إسرائيل بعد أحداث 7أكتوبر 2023 الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، من خلال ضرب السفن المتجهة إلى الموانئ الإسرائيلية، عبر البحر الأحمر منذ فبراير 2023م، إلى تزايد اضطرابات حركة الشحن.

هذا في الجانب الاقتصادي أما في الجانب الأمني والعسكري المصري، فإن باب المندب يعتبر أمن قومي بالنسبة لمصر، فالمتحكم فيه يتحكم في التجارة في الجزء الجنوبي من قناة السويس، كما أنها مصدر للسيطرة العسكرية البحرية على المداخل البحرية، والتي كانت مصر تاريخياً تسيطر عليها مثال على ذلك في أثناء حرب أكتوبر 1973م، كما أن الاضطرابات البحرية قد تؤثر في الإيرادات السياحية، والتي تعتبر من أهم موارد النقد الأجنبي لمصر.

المملكة العربية السعودية:

تحاول المملكة العربية السعودية أن تفرض واقعاً اقتصادياً جديداً في المنطقة، يزداد فيه نفوذها، وتعتمد فيه بشكل أكبر على مواردها غير النفطية، مع السعي إلى جعل السعودية مركزاً اقتصادياً وتجارياً عالمياً، مع الانفتاح على السياحة، وجعلها واحداً من أهم الموارد الاقتصادية للمملكة، وهو ما يمكن ملاحظته في رؤية السعودية 2030 أو من خلال مشروع مدينه نيوم التي تحاول فيه السعودية التسويق لنفسها، باعتبارها مركزاً لجذب الاستثمارات التكنولوجية المعتمدة على أحدث تكنولوجيات في العالم، كما أنها تسعى إلى إقامة مشروع لربط قارة آسيا بأفريقيا، عبر جزيرتي تيران وصنافير بسيناء في جمهورية مصر العربية، وهو ما يجعل المملكة العربية السعودية تسعى لتأمين أمن واستقرار مضيق باب المندب حيث إن أي تعطيل أو إغلاق للمضيق يعني تأثير على رؤيتها الاقتصادية والاستثمارية(أرديماني،2023).

وبالتالي استمرار الهجمات جماعة أنصار الله (الحوثيين)، وتعطيل الملاحة بشكل جزئي في مضيق باب المندب، وعدم الاستقرار فيه يعني تأثير في القدرات الاقتصادية للمملكة العربية السعودية، ليس ذلك فقط بل ان السعودية لديها رؤيه لان تكون إحدى الدول المستثمرة في قطاع النقل البحري، وبالتالي فتنظر نظرة مستقبلية للموانئ المشاطئة في البحر الأحمر، وهو ما جعلها في عام 2020 أن تعقد مؤتمر للدول المطلة على البحر الأحمر، وتنشئ مجلس الدول العربية والإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن (عبد الرحمن،2020)، والذي كان الهدف منه تعزيز آمن الملاحة وحماية التجارة العالمية.

كما أن مضيق باب المندب يمثل أمن قومي للمملكة العربية السعودية (فايز،2023) خصوصاً في ظل التهديدات الإيرانية الدائمة بأغلاق مضيق هرمز، وبالتالي فإن سيطرة جماعة أنصار الله (الحوثيين) وإغلاق مضيق باب المندب يعني إغلاق الشرايين الرئيسة لتصدير نفط دول الخليج والسعودي خاصة، وهو ما يجعل السعودية تحت رحمة إيران إذا تم السيطرة على أهم المضائق الدولية لمرور مصادر الطاقة في العالم،

وبالتالي فإن مضيق باب المندب يمثل أهمية عسكرية وأمنية واقتصادية وسياسية للمملكة العربية السعودية.

– أهمية مضيق باب المندب لدولة الإمارات العربية المتحدة:

دوله الإمارات العربية المتحدة من الدول التي اعتمدت نهجاً استثمارياً في قطاع التجارة والنقل، واستطاعت من خلال الكثير من الشركات العملاقة التي أنشاتها أن تحقق أرباحاً رأس مالية كبيرة، ولعل أبرز هذه الشركات شركة موانئ دبي التي تسيطر على كثيرٍ من الموانئ في المنطقة، ويعتبر مضيق باب المندب بالموانئ التي تطل عليها مهم جداً من الناحية الاقتصادية، خصوصاً في ظل مشروع الحزام والطريق الصيني.

جدول رقم (1) شركة موانئ دبي والموانئ المطلة على البحر الأحمر التي تديرها

الرقم	الدولة	الميناء
1	المملكة العربية السعودية	ميناء جدة الإسلامي
2	صومال لاند	مينائي بربره وبوصاصو
3	جيبوتي	ميناء جيبوتي، وميناء دوراليه (تم سحبه لاحقاً من قبل الحكومة الجيبوتية)
4	جمهوريه مصر العربية	ميناء العين السخنة
5	أرتيريا	مينائي عصب ومصوع

المصدر: أيمن شبانة (2020). الإمارات وأمن البحر الأحمر... التحديات وآليات التفعيل، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية.

من خلال بيانات الجدول أعلاه، نجد أن شركة موانئ دبي تسعى إلى السيطرة على أكبر عدد من الموانع المطلة على البحر الأحمر وطريق التجارة العالمي، بحيث تحقق أكبر المكاسب الاقتصادية والأرباح الرأسمالية، والاستفادة من مواقع هذه الموانئ، وبالتالي فإن مضيق باب المندب يمثل أهمية اقتصادية كبيرة للإمارات العربية المتحدة، كما أنه يمثل أهمية عسكرية للدولة (الحسني،2019،ص35) التي تسعى إلى أن تكون إحدى الدول المؤثرة في رسم سياسات ومستقبل المنطقة، ولعل أبرز مثال على ذلك إنشاء دولة الإمارات العربية لقاعدة عصب البحرية في دولة أريتريا، وهو ما يوضح رؤية دولة الإمارات العربية المستقبلية، في تعزيز تواجدها العسكري في المنطقة.

– أهمية باب المندب لإيران:

تلعب إيران دوراً مهماً في رسم سياسات المنطقة فهي تسيطر على مضيق هرمز الاستراتيجي في الخليج الذي يقع ما بين سلطنة عمان جنوباً وإيران شمالاً، والذي يمر من خلاله 20.5 مليون برميل

يومياً من النفط الخام والمكثفات والمنتجات النفطية، ما يعادل ثلث تجارة النفط البحرية (رجب 2023، ص561)، كما تعد إيران الداعم الرئيس لكثير من الأطراف السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط (سواء في العراق، أو لبنان، أو سوريا، وأخيراً اليمن)، لذلك فإن سيطرتها ومد نفوذها على مضيق باب المندب يعني أنها أصبحت اللاعب الأهم في المنطقة، ورقم صعب تجاوزه في تحديد سياسات المنطقة، ما يضمن لها موطئ قدم في صراع الأقطاب الدولية، ويضمن لها نصيب من كعكة تقاسم النفوذ، لذلك فهي تسعى بشكلٍ حثيثٍ للسيطرة على مضيق باب المندب عبر أذرعها في اليمن أنصار الله (الحوثي)، وإنشاء قواعد لها عسكرية واقتصادية، تضمن وجوداً دائماً لها على إحدى ضفتيه.

3.3.3. الأهمية الدولية لمضيق باب المندب:

أ) الأهمية الاقتصادية:

يكتسب مضيق باب المندب أهمية اقتصادية دولية لعدة أسباب، منها:

- يعتبر المضيق أهم الطرق التجارية للنقل البحري بين الاتحاد الأوروبي ودول آسيا (الصين، والهند، واليابان، كوريا، وغيرها من دول آسيا) (حيث إن مضيق باب المندب يوفر طريقاً مختصراً لحركة التجارة الدولية) (الهلي،2019، ص118).

- يمر ما يُقارب 40 % من إجمالي حركة النفط العالمية من خلاله، و 21 ألف سفينة تمر عبر باب المندب سنوياً، بما يعادل 57 سفينة يومياً، ونحو خمسة مليون برميل نفط يومياً، و12% من حجم التجارة العالمية، المتوسطية، فهو بذلك خفض تكاليف النقل والمواصلات، مما منح التجارة الدولية زخماً وأهمية نسبية أكبر، مقارنة ببقية الممرات البحرية الأخرى(توفيق وسعدة، 2024، ص 518)، كما يمر فيه جزء مهم من الغاز المسال القطري والأسترالي والإيراني، متوجهاً إلى أوروبا وأمريكا الشمالية وشمال أفريقيا.

ب) الأهمية العسكرية:

كما يكتسب مضيق باب المندب أهمية عسكرية وأمنية، وذلك من خلال السيطرة على اثنان من أهم مضائق العالم (باب المندب وقناة السويس)، كما أنه في بؤرة الصراع في الشرق الأوسط والقرن الإفريقي؛ حيث أكثر من 40% من ثروات العالم الطبيعية تكمن في هذه المنطقة.

كما أن السيطرة على مضيق باب المندب يعني تأثير سياسي أكبر على الدول المطلة عليه والمرتبطة فيه خصوصاً المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، وعلى الرغم من أهمية مضيق باب المندب في السياسة الدولية، إلا أن تركيبته الجغرافية تحول دون تواجد قوى بحرية، بسبب الصخور المرجانية التي تعوق الملاحة، إضافة إلى الازدحام بالسفن التجارية، مما يجعل السيطرة عليه عسكرياً– عن طريق السفن– صعبة بعض الشيء، وهو ما دفع الكثير من الدول الكبرى إلى إنشاء قواعد ثابتة لمراقبة الوضع في هذا الممر المائي الهام.

4. اليمن وتداعيات الصراع الدولي السياسية والاقتصادية على مضيق باب المندب.

1.4 الآثار السياسية:

تواجه اليمن منذ عام 2011 مع بداية ما تسمى بالثورة الشبابية أزمة سياسية، وعدم استقرار سياسي واقتصادي، تفاقم وتحول في عام 2015 إلى صراع عسكري بين طرفي الصراع اليمني، نتيجة تدخل العديد من الأطراف الخارجية في داخل الشأن اليمني، بهدف تحقيق مصالحها، والسيطرة على القرار داخل الدولة الأهم في مضيق باب المندب.

1.1.4. التأثير على بداية الصراع والحرب 2015:

تعد الأزمة اليمنية والحرب فيها منذ 2015م من أهم وأطول الأزمات الموجودة على الساحة الدولية، وتؤثر على السلم والأمن الدوليين، حيث تعاني اليمن من أزمات ومشكلات داخلية في التركيب المجتمعي والسياسي (العزيزي، عفيفي، محمد،2022)، كمشكلة صعدة في الشمال، والتي عدت نزاع عسكري بين حركة أنصار الله (الحوثيين) المدعومة من إيران والحكومة اليمنية في حينها، بدأت في عام 2004، أفضى الصراع بعد ستة حروب إلى تدخل خارجي، والخروج باتفاق سلام بين الطرفين «إعلان الدوحة – فبراير 2008»، توصلت إليه بوساطة قطرية، بالإضافة إلى القضية الجنوبية أو الحراك الجنوبي السلمي الذي بدأ في 2007م بمظالم العسكريين المسرحين، عقبه احتجاجات شعبية، وإعلان العصيان المدني، مع استخدام للقوة من الحكومة اليمنية في حينها، وتفاقمت الأزمة في 2011م بالثورة الشبابية، والتي توسعت إلى احتجاجات شعبية في المدن الرئيسة، أثرت على الوضع الاقتصادي، فتدهورت مؤشرات الاقتصاد الكلي الذي كان هشاً، إلى جانب هذه العوامل، تصاعد الصراعات الشديدة التي كانت بين الأطراف السياسية المشاركة في الحياة السياسية في اليمن، ولكن التدخلات الخارجية من أطراف الصراع الدولي كانت العامل الأهم والأبرز في تعزيز وانفجار الأزمة السياسية، بهذه القوة واستمرارها منذ 2015م حتى الآن.

لقد كان الصراع ما بين إيران والمملكة العربية السعودية على السيطرة على اليمن، وبالتالي السيطرة على مضيق باب المندب ودعم العديد من الدول الإقليميين لطرفي النزاع، انعكس على الأطراف المحلية المدعومة من الطرفين، وساهم في تغذية جذور الصراعات السياسية.

2.1.4. التأثير على المكونات السياسية اليمنية:

ولم تتوقف الآثار السياسية عند اشتعال الحرب فقط، بل تعداها بدخول أطراف إقليمية جديدة للساحة في محاولة لضمان موطئ قدم لها في الساحة اليمنية، فبدأت هذه الأطراف تدعم أطراف محلية أخرى، فبدأت العديد من التشكيلات السياسية تظهر على الساحة الدولية (إما تشكيلات نتيجة

لتحالفات كيانات ومكونات سياسية قائمة، أو تشكيلات جديدة برؤى جديدة على الساحة المحلية)، ولم تخف هذه الدول دعمها– ولم يكن بالخفاء– بل كان واضحاً ومعلناً، وهو ما ساهم في تشعب الصراع والأزمة السياسية، ووجود أبعاد أخرى لها، وأصبحت الكثير من المكونات السياسية اليمنية مدعومة من أطراف خارجية.

3.1.4. التأثير على شكل الدولة:

لكل طرف سياسي يمني رؤيته لحل الأزمة الحاصلة في البلاد وكل منهم لديه طلبات سياسية وحقوقية، انعكس ذلك على رؤى الحل لشكل الدولة اليمنية، فلم يعد الحديث عن إيقاف الحرب وإحلال السلام، وفقاً لما كان قبل بداية الحرب2015م، أو بداية الأزمة 2011م، بل أصبح الحديث عن شكل الدولة اليمنية، من الاختلاف على نظام الحكم إلى الاختلاف على وحدة الدولة.

فبينما أطراف سياسية ترفض تقسيم الدولة أو تغيير نظام الحكم، هناك أطراف أخرى تدعو إلى العودة إلى نظام الدولتين التي دخلتا في الوحدة لتشكيل اليمن الموحد (اليمن الديمقراطية الشعبية، الجمهورية العربية اليمنية)، أي الرجوع إلى ما قبل 22 مايو 1990م، بينما أطراف أخرى تدعو لبقاء اليمن موحداً مع تغيير نظام الحكم إلى النظام الفدرالي) الزنداني،2022، ص112).

وكل طرف من هذه الأطراف مدعوم من طرف إقليمي وداعم دولي، وبالتالي انعكست الصراعات الدولية على الصراعات السياسية الداخلية المحلية، وحفزت قيام الحرب واستمراراها، مع إطالة فترة اللاسلم مع غياب أي بصيص أمل يلوح بالأفق.

2.4 الآثار الاقتصادية:

من الطبيعي أن تكون هناك آثار اقتصادية للصراع في اليمن، والتي تحدثنا سابقاً أنها نتيجة لعدة عوامل، ومن أهمها التدخل الدولي أو الصراع الدولي على اليمن، وبطبيعة الحال فإن أي حرب أو صراع في أي دولة في العالم ينتج عنها آثار اقتصادية سلبية ومدمرة في بعض الأحيان، بحسب قوة الصراع العسكري وأطرافه، حيث يعاني اليمن من أسوء أزمة إنسانية في العالم، وهو أفقر دولة في الشرق الأوسط حتى قبل تصاعد حدة الصراع المسلح في عام 2015، إلا أن ما يجعل هذه الحرب الأخطر على الإطلاق– من الحروب التي شهدتها اليمن– الآثار الكارثية، حيث نورد بعض المؤشرات، كالآتي:

- يوجد هناك أكثر من 24 مليون يمني بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية (بيسويل، 2020).
- انخفاض قيمة الريال اليمني، وتقلبات أسعار الصرف بشكل كبير.
- الانهيار الكبير في نظام تقديم الخدمات العامة في الدولة كانت أصلا تعاني من مشاكل واختلالات

اقتصادية منذ ما قبل الحرب والتدخلات الدولية؛ حيث كانت تعتمد بشكلٍ كبيرٍ على النفط 60% من الإيرادات العامة 85% من حجم الصادرات (البنك الدولي،2017)، والذي توقف تصديره بسبب الحرب والصراع.

- احتلت اليمن المرتبة 153 على مؤشر التنمية البشرية، والمرتبة 138 في مؤشر الفقر المدقع، والمرتبة 147 في مؤشر متوسط العمر، والمرتبة 172 في مؤشر التحصيل العلمي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2024، ص9((بينما أصبحت في المرتبة 186 في عام 2022 في مؤشر التنمية البشرية من بين 19 دولة) (الأمم المتحدة،2024، ص27).

- زيادة معدلات الفقر، إذ تقدر نسبة الفقر حتى 2024 بـ 82.7% من السكان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2024، ص6) من المتوقع أن ترتفع إلى نسبة 88% في حالة استمرار الحرب (الجهاز المركزي للإحصاء،2024)، أي ما يقارب 34.1 مليون يمني، مع ارتفاع نسبة البطالة، وأدت أيضاً إلى بروز انقسام في البيئة المجتمعية والجغرافية.

ولعل أبرز مظاهر التأثيرات الاقتصادية على اليمن، نتيجةً للصراع الدولي على مضيق باب المندب، يظهر في جانبين رئيسين:

الأول: توقف صادرات النفط والغاز، ويعتبر قطاع الصناعات الاستخراجية، وخصوصاً النفط والغاز من أهم القطاعات الاقتصادية اليمنية، والتي اعتمدت عليها موازنة اليمن من تسعينيات القرن الماضي، وشكّلت جزءاً كبيراً موارد الدولة، وفي ظل الحرب التي تعيشها اليمن حالياً، والصعوبات الاقتصادية الكبيرة التي تواجه الدولة كان قطاع النفط والغاز هو شريان الحياة الأساسي للاقتصاد، وبسبب الحرب توقف إنتاج النفط والغاز، وهو ما ألقى بظلاله على واقع الاقتصاد اليمني، وتدهور مؤشراته.

جدول (2) حجم الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات العامة للأعوام 2020-2022

(بالمليار ريال)

البيان	2020	نسبتها من إجمالي الإيرادات	2021	نسبتها من إجمالي الإيرادات	2022	نسبتها من إجمالي الإيرادات
إجمالي الإيرادات العامة والمنح	723.7	100%	1096.9	100%	1914.5	100%
الإيرادات النفطية	259.1	35.8%	397.5	36.2%	1108.2	57.9%
الإيرادات غير النفطية	464,6	64.2%	699.4	63.8%	806.3	42.1%

المصدر: البنك المركزي اليمني- التطورات الاقتصادية والنقدية – مارس 2022

التقرير السنوي للبنك المركزي اليمني للعام 2022م.

حيث يتضح من الجدول أن الإيرادات النفطية كانت تساهم بـ 35.8% من حجم الإيرادات العامة في عام 2020م، وارتفعت هذه النسبة إلى 36.2% في عام 2021م، ثم إلى 57.9% عام 2022 ما يشير إلى زيادة مساهمة الإيرادات النفطية، رغم ارتفاع حجم الموازنة العامة، قبل أن تنخفض هذه النسبة إلى 0%، وتضيع على الدولة أكثر من نصف إيراداتها نتيجة لتوقف صادرات النفط، ناهيك عن توقف تصدير الغاز الذي كان يدر على الخزينة العامة 735,5مليون دولار سنوياً.

الثاني تأثر النقل البحري؛ بسبب الصراع، وارتفاع تكاليفه، وهو ما انعكس على ارتفاع أسعار السلع في اليمن، حيث تقدر الخسائر الاقتصادية لقطاع النقل في اليمن منذ 2015 حتى 2018 (4.626.201.124 دولار) (سعيد،2021، ص3)، وفي ظل الصراع الدولي القائم في المنطقة، فقد تأثرت طرق الشحن والتجارة، وبالتالي تعطل تدفق السلع الأساسية، وارتفعت التكاليف مما خلق أزمة اقتصادية إنسانيه في بلد تعتبر من أفقر دول العالم، وبسبب تصاعد هجمات جماعة أنصار الله (الحوثيين) على السفن في البحر الأحمر، منذ مطلع 2024م، ارتفعت أسعار الشحن للبضائع إلى ميناء عدن بنسب تتراوح ما بين 300% و 330% (من 3000 دولار الحاوية إلى ما بين 9600 و 9950 دولار)، بينما ارتفعت في ميناء الحديدة ما بين 230% إلى 250% (من 4950دولاراً إلى ما بين 11550 و12700 دولار) (باحكيم،2024، ص12)، مما دفع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية،

وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وساهم في انخفاض إيرادات الموانئ اليمنية، والتي كانت من أهم المصادر الدخل للخزينة العامة، بعد توقف تصدير النفط والغاز، وكل ذلك أدى إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية، واستمرار انخفاض وتقليص إيرادات الحكومة المعترف بها دولياً.

ويمكن تلخيص أثر الحرب والصراع في البحر الأحمر ومضيق باب المندب على قطاع النقل والتجارة في اليمن، من خلال (قاسم، عبد الله، 2024، ص26):

1 – أدى الصراع في اليمن والقيود المفروضة على التجارة إلى ارتفاع تكلفة المعاملات، وتفضيل الأطراف الفاعلة للاعتبارات قصيرة الأجل، على حساب أهداف التنمية والاستثمار طويلة الأجل.

2 – توقف التجارة بشكلٍ كبير، مما يؤثر على سلاسل الإمداد، وصعوبات الحصول على المواد الخام اللازمة للقطاع الزراعي والصناعي، اللذين يعانيان أساساً تحديات، بسبب الحرب في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها.

3 – ارتفاع أسعار المواد الخام المستخدمة في الزراعة والصناعة، نتيجة ارتفاع تكاليف النقل، وبالتالي انعكس ذلك على ارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع الأسعار.

4 – انخفاض الواردات الداخلة للبلد في بلد يستورد 80%–90% من احتياجاته من الخارج.

5 – انتقال الكثير من شركات القطاع الخاص اليمني للعمل من موانئ للدول المجاورة.

كما أدى الصراع إلى انقسام السلطات المالية والنقدية، وهو ما وَلَّد تبعات كارثية على اقتصاد البلد.

إمكانية استفادة اليمن من الصراع الدولي على مضيق باب المندب:

رغم الآثار السياسية والاقتصادية السلبية على اليمن جراء الصراع الدولي على مضيق باب المندب وانعكاسه على الصراع الداخلي في اليمن، إلا أنه يمكن لليمن وللحكومة المعترف بها دولياً بشكل خاص أن تستفيد من هذا الصراع الدولي، مع الالتزام بالحفاظ على مصالحها وسيادتها الوطنية.

ويمكن تناول الاستفادة التي يمكن لليمن تحقيقها، من خلال ثلاثة جوانب مهمة، هي:

1 – استفادة سياسية.
2 – استفادة اقتصادية.
3 – استفادة عسكرية وأمنية.

1.5 الاستفادة السياسية:

إن اليمن وبفضل موقعها المسيطر على باب المندب، وخصوصاً أنه يقع ضمن سيطرة قوات الحكومة المعترف بها دولياً، يمكنها من أن تحقق مكاسب سياسية من أطراف الصراع الإقليمي والدولي، إلى جانب استمرار الاعتراف وتأييد المجتمع الدولي، ومنح الثقة بالحكومة، كممثل وحيد لليمن في المحافل الإقليمية والدولية، فإنه ممكن استغلال الفرص في إمكانية:

1 – الحصول على الدعم السياسي الدولي لتوجهات لحكومة وخططها السياسية.

2 – استخدام الدعم الدولي لدعم الجهود الحكومية للوفاق السياسي الوطني، من خلال دعم مشاورات سياسية وطنية توافقية، والضغط الدولي على الأطراف والمكونات السياسية، بهدف تحقيق استقرار سياسي، ينعكس على استقرار المنطقة.

2.5 الاستفادة الاقتصادية:

يمكن للحكومة المعترف بها دولياً من الاستفادة من تهافت الدول للسيطرة على مضيق باب المندب، بالاستفادة من الوسائل الاقتصادية التي تستخدمها أطراف الصراع الدولي في صراعاتها، وإمكانية تحقيقها مكاسب اقتصادية ضخمة، من خلال تبني نهج شراكات اقتصادية في المشاريع الاستراتيجية الضخمة.

1.2.5. المكاسب الممكنة من مشروع الحزام والطرق

يمثل مشروع الحزام والطريق الصيني (طريق واحد حزام واحد) أكبر ممر اقتصادي مقترح في العالم، حيث يشمل حوالي 70 دولة، بداية من جنوب المحيط الهادئ، ومروراً بآسيا، وانتهاءً بأفريقيا وأوروبا (شحرور، 2017، ص3)، وبالتالي يعد المشروع فرصةً للحكومية اليمنية المعترف بها دولياً، من الممكن أن تحقق من خلالها مكاسب اقتصادية ضخمة لموانئها في حالة خلق شراكة تجارية مع الصين، حيث مشروع المبادرة يشمل اقتصادياً على سبيل المثال:

1 - البنية التحتية: يرمي إلى ربط الصين بأوروبا، من خلال: الموانئ، والطرق السريعة، وشبكات الاتصالات، وخطوط السكك الحديدية.

2 - المساعدات والمنح الخارجية: تعهدت بكين بتقديم مساعدات ومنحاً وقروضاً للدول المشاركة في المشروع. (شرعان،2019، ص13).

3 - استثمارات مباشرة: بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للصين عام 2021، 55.7 مليار دولار من المتوقع أن تتزايد، وأن يتجه الجزء الأكبر منها إلى الشراكات الاقتصادية في إطار مبادرة الحزام والطريق (وانغ،2022، ص47).

4 - التجارة: إن نسبة ٪95 من تجارة الصين تمر عبر النقل البحري، ومكانة حجم أسطول نقل بحري

الصين ترتفع إلى المرتبة الثانية في العالم (صحيفة الشعب،2023).

2.2.5 المكاسب الممكنة من خطط المملكة العربية السعودية الاستثمارية:

قيام الحكومية اليمنية المعترف بها دولياً بتحقيق مصالحها بالقيام بفتح شراكات اقتصادية مع دول الجوار الإستراتيجي، باستغلال الفرص الممكنة مع المملكة العربية السعودية، ورغبتها الاستثمارية في تنفيذ المشاريع الاستثمارية الاستراتيجية الضخمة، منها:

– رغبة المملكة في إنشاء ممر يربطها بقارة إفريقيا:

إمكانية قيام الحكومية اليمنية المعترف بها دولياً بإعادة إحياء مشروع جسر ومدينة النور الذي يربط اليمن بجيبوتي، بدلاً من مشروع المملكة في جزيرتي تيران وصنافير مع جمهورية مصر العربية، وهو ما سيدر استثمارات ضخمة لليمن إذا ما نفذ.

– رغبة المملكة العربية السعودية أكبر مصدر للنفط في العالم:

لدى المملكة رغبة في أن تكون أكبر مصدر نفط في العالم يترافق مع رغبتها في إيجاد منفذ تصدير آمن لنفطها، بعيداً عن التهديدات الإيرانية (مضيق هرمز أو باب المندب)، فهذه فرصة قيام الحكومية اليمنية المعترف بها دولياً بعقد شراكة تصديرية معها لمد أنبوب نفط من المملكة إلى ميناء في محافظات يمنية تقع في بحر العرب (المهرة أو حضرموت)، مع طرح مشروع إنشاء ميناء تصدير للنفط، ومصفاة نفط ضخمة، يتم تأجيرهما للمملكة.

– توءمة اقتصادية واستثمارية في قطاع النقل:

يمكن للحكومية اليمنية المعترف بها دولياً أن تضع خطط تنموية استراتيجية مستدامة، قائمة على خلق توءمة اقتصادية واستثمارية بين العديد من الموانئ في المنطقة، والسعي لتوءمة استثمارية خاصة مع الموانئ المصرية، باعتبار أن باب المندب وقناة السويس مكملان لبعضهما.

– فرص الحصول على المنح والمساعدات والقروض الإنمائية:

يمكن للحكومية اليمنية المعترف بها دولياً استغلال التهافت الدولي للسيطرة على مضيق باب المندب في طلب المنح والمساعدات الاقتصادية والقروض الإنمائية ومساعدات إعادة الاعمار، وغيرها من المكاسب الاقتصادية التي يمكن تحقيقها من الدول والمؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية.

1.3.5 الاستفادة العسكرية والأمنية:

بسبب الوضع الأمني العسكري في المنطقة، وتصاعد الهجمات البحرية لجماعة أنصار الله (الحوثي)، وهجمات القراصنة الصوماليين في البحر الأحمر، وفي ظل استقطاب دولي لتشكيل نظام دولي جديد، تبرز الحاجة لوجود نظام مستقر، يحافظ على أمن واستقرار واحد من أهم القنوات البحرية، وطرق الشحن العالمية، ويمكن لليمن الاستفادة من ذلك، من خلال طلب الحكومة المعترف بها دولياً مساعدات أمنية وعسكرية، تشمل تأهيل قوات خفر السواحل والقوات البحرية، وتعزيز قدرات القوات الأمنية وقوات مكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الاستخباراتي.

النتائج والتوصيات:

- النتائج:

توصل الباحثان في بحثهما للعديد من النتائج التي تجيب على الأسئلة البحثية الموضوعة في بداية البحث، وهي:

1 - فيما يخص السؤال الأول حول شكل الصراع الدولي على مضيق باب المندب وأطرافه، فقد توصل الباحثان إلى أن: الصراع في مضيق باب المندب أخذ الشكل الاقتصادي والسياسي الدبلوماسي والعسكري بين مجموعة من القوى الدولية، كالولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وروسيا، وتركيا، وإسرائيل.

2 - فيما يخص السؤال الثاني حول أهمية باب المندب السياسية والاقتصادية والعسكرية، سواء لليمن أو دول الإقليم أو للعالم، توصل الباحثان إلى أن: مضيق باب لمندب يمثل أهمية جيوسياسية واقتصادية وعسكرية كبيرة لليمن التي تعتبر الدولة الأهم في مضيق باب المندب، والسيطرة عليها تعني التحكم في التجارة، عبر مضيق باب المندب، حيث إنه يعتبر ممر اقتصادي مهم للتجارة العالمية، والمسيطر عليه يحقق نفوذاً سياسياً إقليمياً ودولياً، كما أنه موقع عسكري مهم جداً، كما يمثل أهمية كبرى للقوى الإقليمية، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية؛ لذلك تسعى القوى الإقليمية والدولية للسيطرة عليه.

3 - فيما يخص السؤال الثالث حول الآثار المترتبة على اليمن، نتيجة للصراع على مضيق باب المندب، فقد توصل الباحثان في بحثهم أنها: تمثلت في آثار سياسية وآثار اقتصادية سلبية على اليمن والمنطقة برمتها.

4 - في إحابة السؤال الرابع حول كيف يمكن لليمن الاستفادة من هذا الصراع الدولي على مضيق باب المندب؟ توصل الباحثان أنه: يمكن لليمن تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية من الصراع الدولي على مضيق باب المندب، من خلال خليط من الأساليب والسياسات الدبلوماسية والاقتصادية والاستثمارية.

– التوصيات:

1 - على الحكومة تعزيز الجهود الدبلوماسية الرسمية وتنويعها؛ لخلق علاقات دولية مع كافة الأطراف الدولية، بعيداً عن الانحياز لطرف دون آخر.

2 - نوصي الحكومة المعترف بها دولياً بإعادة بناء خططها الاستراتيجية وسياساتها العامة الداخلية والخارجية؛ لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية من الصراع الدولي على مضيق باب المندب، يقوم على الحفاظ على السيادة الوطنية.

3 - لابد من اصطفاف سياسي بين المكونات السياسية المكونة للحكومة المعترف بها دولياً، كخطوة أساسية لأي محاولة تفاوضية دولية مستقبلية.

4 - على الحكومة تعزيز سيطرتها العسكرية على الجزر المطلة على مضيق باب المندب.

5 - خلق شراكات اقتصادية دولية، وتعزيز بيئة الاستثمار كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

6 - الاندماج الاقتصادي الإقليمي، وتعزيز المنافع المتبادلة وسيلة من وسائل تعزيز الاستقرار المحلي.

– المصادر والمراجع

1. أبو ضيف، فاروق حسين (2021). الاستراتيجية التركية تجاه منطقة القرن الإفريقي، مجلة حمورابي العدد 37السنة التاسعة، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق.
2. الأمم المتحدة اتفاقية الأمم المتحدة للبحار.
3. أرديماني، إليونورا (2023) مياه هائجة تواجه السعودية: الصراع الإقليمي وأمن البحر الأحمر: مؤسسة كرنيجي للسلام العالمي.
4. باحكيم، أحمد (2024)، تداعيات هجوم الحوثيين على شبكات التجارة البحرية، ساوث 24، اليمن.
5. بيسويل، أنتوني (2020). لماذا تبقى العوامل الاقتصادية في قلب الصراع اليمني، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، اليمن.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2023–2024.
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2024)، تقرير قياس الفقر متعدد الأبعاد في اليمن.
8. بن حاجب، مبارك عامر (2022). مضيق باب المندب...، ملامح التنافس الدولي والإقليمي من منظور جنوبي: مركز سوث 24 للأخبار والدراسات، عدن، اليمن.
9. البنك المركزي اليمني (مارس 2022)، التطورات الاقتصادية والنقدية.
10. البنك المركزي اليمني (2022)، التقرير السنوي.
11. البنك الدولي (2017)، مذكرة سياسة اليمن رقم (2) التحديات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، خلال المرحلة المبكرة من فترة ما بعد الصراع في اليمن.
12. توفيق، سيف نصرت (2024)، السياسة الأمريكية اتجاه التهديدات الأمنية في منطقة البحر الأحمر: تحالف حارس الازدهار أنموذجاً، مجلة قضايا سياسية، العدد 76، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين العراق.
13. توفيق، مزيان محمد وسعدة قلمام(2024)، أزمة البحر الأحمر، تأثير هجومات مضيق باب المندب على خطوط التجارة العالمية: مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد السابع العدد الأول، جامعة الشهيد حمة لخضر، الجزائر
14. الحسني، سعيد علي (2019)، السياسة الخارجية الإماراتية في القرن الإفريقي واليمن: الآثار والنتائج: المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية، العدد التاسع، الأردن.
15. الجميلي، صدام مرير حمد (2024)، الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب في ظل تنافس القوى الإقليمية والدولية – مجلة كلية القانون للعلوم الإنسانية والسياسية، المجلد –13 العدد 49، جامعة كركوك، العراق.
16. الجهاز المركزي للإحصاء (2024). مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في اليمن، اليمن.
17. رجب، رنا أحمد (2023). جيوستراتيجية المضائق البحرية وامدادات الطاقة العالمية...، مضيق هرمز أنموذجاً: مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد الخامس، العدد العاشر، جامعة الإسراء، العراق.
18. دعيبل، أحمد عبد الحسين عيدان (2022) أهم نظريات إدارة الصراع الدولي – الواقع والتطبيق: مجلة أدأب

الكوفة، العدد 54، الجزء الثاني، جامعة الكوفة، العراق.
19. الرميمة، حبيب عبد الله محمد (2024). الوضع القانوني بمضيق باب المندب، طبقاً للاتفاقية الدولية للبحار ومدى حق اليمن بمنع السفن الأجنبية من المرور فيه: مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية العدد 3، جامعة صنعاء، اليمن.
20. الزبيدي، كريم مطر حمزة (2020)، الصراع الدولي في البحر الأحمر بين الماضي والحاضر: مؤسسة دار العصامي للطباعة والنشر، بغداد العراق.
21. زكريا، محمود (2020). القواعد العسكرية في جيبوتي: الواقع والأسباب، مركز فاروس للاستشارات والدراسات الإستراتيجية، مصر.
22. الزنداني، أحمد (2022). العملية السياسية في اليمن – التدخل الأجنبي وشرعية الاستفتاء على مشروع الدستور الجديد، مجلة مدارات سياسية، المجلد 6، العدد 2، مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، الجزائر.
23. زيادة، إكرام (2023). أمن دولي، أهمية باب المندب والقرن الإفريقي، خلال الحروب والنزاعات الدولية، المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات.
24. سعيد، شيماء (2021). إثر الحرب في اليمن على قطاع النقل.. بدائل وحلول – ورقة سياسات – مؤسسة شباب سبأ للتنمية.
25. سميع، حسين حسين صالح (2022). الصراع السياسي الدولي مفهومه واسبابه وانواعه، مجلة آداب الحديدة، العدد15، جامعة الجديدة، اليمن.
26. شحرور، عزت (2017) مبادرة الحزام والطريق...، رؤية نقدية: مركز الجزيرة للدراسات، قطر.
27. شولي، سمية عبد القادر شيخ محمود (2016). موانئ القرن الإفريقي: ساحة جديدة للتنافس الدولي: مركز الجزيرة للدراسات، قطر.
28. شرعان، عمار (2019). مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين – ألمانيا.
29. العتابي، عبد الزهرة شلش (2008)، لجغرافيا السياسية لمضيق باب المندب، كلية التربية الأساسية، العدد 52، الجامعة المستنصرية، العراق.
30. العزيزي، إسراء إيهاب حافظ وعفيفي، إسراء عادل عبد العاطي ومحمد، ندا معتمد شحات (2022)، التدخلات الخارجية في الأزمة اليمنية في الفترة من (2011 – 2022)، المركز الديمقراطي العربي، مصر.
31. فايز، عبد القادر (2023)، صراعات النفوذ بين إيران والسعودية...، تداعيات المواجهة وامكانيات المصالحة: مركز الجزيرة للدراسات، قطر.
32. قاسم، سامي محمد وعبد الله، خلدون (2024)، التحديات والمعوقات في المناطق الظهيرة للموانئ البحرية وتأثيرها على الحركة التجارية والقطاع الخاص: دراسة حالة الموانئ اليمنية تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً (ميناء عدن)، مؤسسة الرابطة الاقتصادية – اليمن.

33. محمد، محياوي، ومحمد، هاملي (2022)، الدور الصيني في إفريقيا في ظل المتغيرات الدولية الجديدة والإبعاد والتداعيات: مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المجلد 7، الجزائر.
34. مركز أبعاد للدراسات والبحوث (2020)، عودة روسيا إلى اليمن، اليمن.
35. مسعد، فؤاد (2023)، القوى الإقليمية والدولية في باب المندب وخليج عدن، عوامل التنافس وتداعيات الصراع، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، اليمن.
36. مسعد، فؤاد (2023) من تأسيس المشاريع الاقتصادية إلى بناء القواعد العسكرية، النفوذ الصيني في القرن الإفريقي، مركز أبعاد للدراسات والبحوث، اليمن.
37. منير، شيماء (2022)، الاستراتيجية الإسرائيلية في البحر الأحمر، وتحولات الصراع على الملاحة: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله، فلسطين.
38. نصر، جهاد (2024)، ماذا تفعل روسيا في البحر الأحمر، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، مصر.
39. الهلي، عبد القادر (2019) مضيق باب المندب بين الأهمية الاستراتيجية وتصاعد التهديدات الأمنية، مجلة آفاق علمية، المجلد –11 العدد3، الجزائر.
40. وانغ، كريستوف ندويل، (2022)، ترجمة منذر، حوراء، تقرير استثمارات مبادرة الحزام والطريق لعام 2021: مركز الرافدين للجوار، العراق.

- المراجع باللغة الإنجليزية:

41. Elshazly، Ahmed (2024)-Suez Canal and Red Sea Disruption- Multi-year Expert
42. Meeting on Transport، Trade Logistics and Trade Facilitation 11th Session Geneva

المراجع من الأنترنت.

صحيفة الشعب الصينية في يوم الملاحة البحرية الصيني: أسطول الشحن الصيني يحتل المرتبة الثانية على مستوىhttps://arabic.people.com.cn/n3/2023/0713/c31659-20043928.html

43. يمن ديلي (2024) تقرير دولي يقول: إن تدفقات النفط عبر باب المندب انخفض بنسبة أكثر من 50%، https://ydn.news/?p=60311